

الدرس رقم 05: اصلاحات المنظومة البنكية في الجزائر.

يعتبر النظام البنكي عصب النشاط الاقتصادي، وبفضله يمكن تعبئة مختلف مصادر التمويل المحلية الى جانب مصادر التمويل الدولية لتمويل هذا النشاط، لا شك ان التحول الى اقتصاد السوق يفرض القيام بإصلاحات في مجال المنظومة البنكية، وهذا ما سوف نبينه من خلال العناصر الموالية.

1- ماهية النظام البنكي او المصرفي.

ان التنمية الاقتصادية تركز بالدرجة الأولى على التمويل بحيث يسمح بإنشاء المشاريع وخلق القيمة المضافة، هذا الأخير تكون مصادره من خلال التمويل الداخلي بواسطة عملية الادخار، والذي تلعب فيه المنظومة البنكية الوطنية الدور الأساسي، والتي تكون فيه الواسطة بين المدخرين والمستثمرين، وأيضا التمويل الدولي من خلال مختلف الهيئات المالية الدولية. ان اهمية النظام البنكي في النشاط الاقتصادي ومن أغلبية الدراسات، بينت أنه توجد علاقة موجبة قوية بين النظام البنكي والتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في توجيه الموارد اللازمة، فالنظام البنكي يمكن له أن المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال ما يلي (Ross, 1996) :

- يسهل الحماية ضد الأخطار ويسمح بتقسيمها.
- يسمح بتوزيع وتوظيف جيد للموارد المالية.
- يسمح بمراقبة ومتابعة جيدة للمسيرين والمؤسسات من طرف المساهمين.
- يسمح بتحريك وتطوير الادخار المحلي.
- يسهل تبادل السلع والخدمات."

2- هيكل النظام البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية.

لقد كان قانون النقد والقرض لسنة 1990 البادرة الأولى لإدخال اصلاحات على النظام البنكي الجزائري، ويتجلى ذلك من خلال انشاء الأجهزة المالية التالية (العرباوي وآخرون 2016، ص ص 32-50):

«مجلس النقد والقرض»: يعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض من أهم العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض، بالنظر إلى المهام التي أوكلت إليه والسلطات الواسعة التي منحت له.

-بنك الجزائر (البنك المركزي): يعرف بنك الجزائر بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومهامه تتمثل في: -إصدار صنع الأوراق المالية-تسيير احتياطات الصرف-المساهمة في وضع سياسة نقدية-مصرف الخزينة -سلطة الوصاية على النظام المصرفي- -تسيير أسعار الصرف-تسيير أسعار الصرف-إعطاء تسبيقات لخزينة العمومية. - البنوك التجارية: هي أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات البنكية ومن بينها: -جمع الودائع من الجمهور-منح القروض-توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.

-المؤسسات المالية: يعرفها قانون النقد والقرض على أنها أشخاص معنوية، مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال البنكية، ما عدا تلقي الأموال من الجمهور.

- البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية: لقد حدد النظام رقم 93-01 المؤرخ في 03 جانفي 1990 شروط تأسيس أي بنك أو مؤسسة مالية، أو إقامة فرع البنوك ومؤسسات مالية أجنبية تحت شروط نذكر منها: -تحديد برنامج النشاط -الوسائل المالية والتقنيات المرتقبة -القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية."

3-نظرة تاريخية عن اصلاحات المنظومة البنكية الجزائرية.

لقد مر النظام البنكي الجزائري من خلال مرحلتين وهما: مرحلة الاقتصاد المخطط المعتمد على التخطيط المركزي، والمرحلة الثانية هي التوجه نحو اقتصاد السوق.

■ مرحلة الاقتصاد المخطط.

يمكن تقسيم المراحل التي مر بها النظام المصرفي في الجزائر المستقلة من 1962- 1989 إلى ثلاثة مراحل رئيسية: (الطاهر لطرش، 2003 ص ص 181 -242) وهي: - "المرحلة الأولى: تم فيها تأميم المصارف الأجنبية وإقامة أولى المؤسسات المصرفية الوطنية.

- المرحلة الثانية : أدخلت خلال هذه المرحلة بعض الإصلاحات والتعديلات على النظام المصرفي، وظهور الهيئة الفنية للمؤسسات المصرفية والهيئة العامة للقرض والنقد والبنك الجزائري للتنمية لتعويض الصندوق الجزائري للتنمية.

- المرحلة الثالثة : عرفت هذه المرحلة إعادة هيكلة العديد من المؤسسات الوطنية الإنتاجية والمالية، منها البنك الوطني الجزائري الذي انبثق عنه البنك الفلاحي للتنمية الريفية، وإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري، باستثناء بنك التنمية المحلي، كما عرف الاقتصاد الوطني في نهاية هذه المرحلة 1985 صعوبات مالية، نتيجة انخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة، بسبب تدهور أسعار المحروقات وانخفاض قيمة الدولار.

في إطار الإصلاحات وفي هذه المرحلة، تم ادخال إصلاحات تتمثل في (الحاج بدون سنة). «-سنة 1987 اتخاذ قرار من قبل السلطات بانسحاب الخزينة من تمويل الاقتصاد- قرار إلغاء تخصص البنوك على أساس قطاعي (87-88) إنشاء سوق النقد مابين البنوك التجارية (ماي 1989).»

لكن التطورات الدولية التي تزامن مع انهيار الاشتراكية، فرضت على الجزائر ضرورة التفكير في وضع إصلاحات اقتصادية شاملة، لأجل التحضير لمرحلة جديدة الا وهي الانتقال الى اقتصاد اسوق.

■ المرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق.

ان الإصلاحات المتعلقة بالمنظومة البنكية الجزائرية في هذه المرحلة (انطلاقا من سنوات التسعينيات الى يومنا الحالي) تميزت بما يلي:

-إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990 والذي أعطى أكبر فعالية واستقلالية للبنك المركزي، وتوسيع صلاحياته لاجل التدخل في السوق المالي والنقدي.

-ادخال عدة تعديلات على قانون النقد والقرض 1990 وذلك بغرض تفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد الوطني، الى جانب السياسة المالية (ارجع الى الدرس الأول -السياسات الاقتصادية في الجزائر).

-ادخال الصيرفة الالكترونية من خلال تأسيس شركة "Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et de Monétique "SATIM" (شركة أتمته المعاملات بين البنوك و Monetics) في عام 1995.

-مواكبة التطورات الدولية من خلال العمل بتوصيات اتفاقية "بازل".

-ادماج الصيرفة الإسلامية في النظام البنكي الجزائري.

هذه الإصلاحات يمكن إعطاء لمحة عامة عنها من خلال العناصر اللاحقة.

4-اصلاحات المنظومة البنكية الجزائرية من خلال قانون النقد والقرض 1990.

انطلاقا من سنة 1990 كان التوجه لإصدار "قانون النقد والقرض" لمواكبة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، من اجل التوجه لاقتصاد السوق وبالتالي إعطاء صلاحيات أوسع لبنك الجزائر (البنك المركزي) ، بصفته المسؤول الأول والقائم على تنفيذ السياسة النقدية ، ويهدف هذا القانون الى(النقد والقرض، 1990): -إعادة الاعتبار لقواعد اقتصاد السوق- منح صلاحيات أكبر لبنك الجزائر من أجل إقامة نظام مالي ومصرفي أكثر استقرارا- منح استقلالية أكبر لبنك الجزائر عن السلطة التنفيذية-محاربة التضخم ومختلف أشكال تسربات العملة الصعبة-وضع نظام مصرفي عصري وفعال في تعبئة وتوجيه الموارد-عدم التمييز بين الأعوان الاقتصاديين في منح القروض- فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في القطاع المالي والمصرفي.

تم ادخال عدة تعديلات على قانون النقد والقرض 1990 وذلك بغرض تفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد الوطني، الى جانب السياسة المالية (ارجع الى الدرس الأول -السياسات الاقتصادية في الجزائر-).

5-الصيرفة الإلكترونية في الجزائر (الدفع الإلكتروني). E -Banking .

لأجل تحديث المنظومة البنكية الجزائرية و هذا دائما في اطار الإصلاحات الاقتصادية، من اجل الانتقال الى اقتصاد السوق، لجأت الجزائر تم انشاء شركة من جل تعزيز رقمنة النظام البنكي الجزائري، في إطار تحديثها لجهازها المصرفي أطلقت عليها تسمية الشركة " SATIM " والتي يمكن توضيح ظروف نشأتها واهدائها حسب الموقع الرسمي للشركة وفق ما يلي (SATIM،31/12/2020):

-تأسست Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et de "SATIM" Monétique (شركة أتمتة المعاملات بين البنوك و Monetics) في عام 1995 بمبادرة من المجتمع المصرفي ، هي شركة تابعة لـ 07 مصارف في الجزائر وهي ، BADR ، BDL ، BEA ، BNA ، CPA ، CNEP ، ALBARAKA ومؤسسة تأمين CNMA .
-تعتبر المشغل الوحيد للدفع الإلكتروني بين البنوك في الجزائر، بالنسبة للبطاقات المحلية والدولية التي تعمل كواحدة من الأدوات الفنية لدعم برنامج تطوير وتحديث البنوك وخاصة تعزيز وسائل الدفع.

- تجمع الشركة SATIM اعضاء عضوا في شبكة الدفع الإلكترونية بين البنوك الخاصة به، والتي تتكون من 18 مصرفاً بما في ذلك 06 مصرفاً عاماً و12 مصرفاً خاصاً بالإضافة إلى البريد الجزائري.

- شهدت SATIM تطوراً كبيراً ونمواً مستداماً في خدماتها في السنوات الأخيرة، حتى الآن (نهاية 2020)، تم توصيل أكثر من 1350 جهاز صراف آلي و24850 محطة دفع إلكترونية منتشرة بخوادمها، تمت إضافتها إلى + 34 موقعاً تجارياً على الويب تعمل على نظامها الأساسي.

- يرجع هذا النمو بشكل أساسي إلى تأثير بطاقة CIB على العادات الشرائية للمواطنين الجزائريين.

يبقى أكبر العقبات التي تواجه الصيرفة الإلكترونية هي المواطن الجزائري، والتي تبدو له انها ثقافة جديدة في استعمال هذه الآلية، الامر الذي يتطلب وقت من الزمن لكسب ثقته وجعله ينخرط في هذه العملية، ومواكبة التطورات الدولية في هذا المجال.

6-النظام البنكي الجزائري وتوصيات اتفاقية "بازل 3".

ان الاضطرابات المالية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية 2008 تم وضع لجنة "بازل 2 " الغاية منها تعزيز رأس المال البنوك، حتى لا تتعرض لنقص السيولة. تم تلتها اتفاقية "بازل3"(اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولون الممثلين للأعضاء 27 لجنة "بازل" بتاريخ 09-12-2010)، من اجل تعزيز التدابير والإجراءات التصحيحية للقطاع البنكي (عكاشة، 2020، صفحة 120).

"لكن يبقى واقع تطبيق المنظومة المصرفية الجزائرية لمقررات بازل 3 متأخر نوعا ما، من ناحية تطبيق المعدلات الأدنى فيما يخص نسب السيولة" (أدبوب، ديسمبر 2020، ص 369-378).

ان الجزائر ومن خلال الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها، من اجل تأهيل الاقتصاد الوطني لخلق اقتصاد سوق حقيقي، واكبت هذه التطورات الدولية من خلال هذه الاتفاقية "بازل"، ولكن واقع المنظومة البنكية الجزائرية مازال لم يصل الى مستوى المعايير الدولية.

7- ادماج الصيرفة الإسلامية في النظام البنكي الجزائري.

بالرغم من ان قانون النقد القرض الصادر سنة 1990 ينص صراحة عل فتح المجال امام القطاع الخاص المحلي او الأجنبي في انشاء البنوك الخاصة، الا انه وفي مجال الصيرفة الإسلامية كان جد محدود، ولكن في الآونة الأخيرة وفي ظل عزوف المواطنين على الادخار، توجهت السلطات الجزائرية لتشجيع هذا النوع من الصيرفة، والذي يعتمد في أساسا على ما يعرف بالتمويل التشاركي.

ان تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر كما أشرنا اليه كان جد محدود، ويظهر من خلال دراسة (بعزيز واخرون 2017 ص ص 10-11) بحيث اوضحوا ان " قانون النقد والقرض 90-10 الذي فتح مجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك، ومنها البنوك الإسلامية في الجزائر... لكن ذلك لم ينعكس على حجم هذا النوع من النشاط، حيث لم يتم اعتماد سوى بنكين إسلاميين، آخرهما حصل على الاعتماد سنة 2008... ويتعلق الأمر بكل من بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر، إضافة إلى ذلك سمحت السلطات الرقابية الجزائرية لبعض البنوك التقليدية، بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، في نفس الوقت الذي تقدم الخدمات المصرفية التقليدية، ومن أبرز التجارب في هذا المجال تجربة بنك الخليج الجزائر AGB ، التابع لشركة مشاريع الكويت القابضة، الذي بدأ نشاطه بالجزائر سنة 2002".

ان التوجه الحالي اصبحت السلطات تشجع حتى البنوك العمومية على ادراج ما يعرف بالمشتقات المالية الإسلامية، ولإعطاء أكثر مصداقية لهذه العملية، تم انشاء مرجعية دينية

وهي "الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية"، والتي تمنح شهادة مطابقة للشريعة الإسلامية للبنوك، التي ترغب بخوض مجال الصيرفة الإسلامية.

نجد ان بعض البنوك العمومية التقليدية بدأت فعلا في ارض الواقع العمل بهذا النوع من الصيرفة (الإسلامية)، مثل البنك الوطني الجزائري «فقد طرح منذ أيام في الأسواق، تسعة منتجات مالية وافقت عليها وزارة الشؤون الدينية، من خلال الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية». (جريدة الشرق الأوسط 14 أغسطس 2020).

8-توصيات لأجل أداء فعل للنظام البنكي الجزائري.

بالرغم من وجود إرادة لأجل الزيادة من فعالية النظام البنكي الجزائري، من خلال مختلف الإصلاحات التي أدرجت في هذا المجال منذ سنوات التسعينيات (قانون النقد والقرض 1990 وتعديلاته واصلاحات أخرى)، فان هذا النظام لم يحقق كل الاهداف المرجوة ومن هنا نجد الخبراء ولأجل تخطي هذا الاشكال، وحتى يلعب النظام البنكي دوره المراد له في الاقتصاد الوطني يقترحون عدة توصيات، وهنا نجد الدراسة التي قاما بها " قنوني حبيب، عامر عبد الرحمن"(جوان 2018 ص ص 48-49) والمتمثلة فيما يلي:

"-تحديث وتطوير الأطر التشريعية والرقابية.

-تقوية مفهوم استقلالية البنك المركزي للقيام بالعملية الاستشرافية والتنظيمية .

- تقديم تسهيلات للمؤسسات الاقتصادية الجديدة وللمشاريع الاستثمارية الكبرى الخاصة للحصول بكل سهولة على القروض البنكية .

-تمويل ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- خلق بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال، من أجل تمويل الاستثمارات الكبيرة وطويلة الأجل، نظرا لعجز البنوك الحالية على القيام بهذا الدور.

-توسيع شبكة النظام البنكي لتغطية كل المناطق.

- إنشاء جهاز داخل البنوك يعمل على مراقبة ومتابعة المشاريع.

-إحداث قوانين وتشريعات جديدة تسمح بتطبيق المالية الإسلامية من أجل حصول البنوك

على موارد جديدة والقضاء على مشكل الاكتناز".

وخلاصة لذلك لابد من السلطات الجزائرية، الأخذ بعين الاعتبار وفي مجل الإصلاحات الاقتصادية لأجل الانتفال لاقتصاد السوق، مختلف الدراسات التي يقوم بها الجامعين والخبراء الجزائريين لأجل تطبيقها في ارض الواقع، الى جانب التطورات الدولية الحاصلة في مجال النظام البنكي.

المراجع.

- 1-العرباوي أمين، حرير ياسين، فوقى خديجة(2016)، الإصلاحات البنكية في الجزائر واقع وافاق، مذكرة شهادة ماستر، جامعة ابي بكر تلمسان. 2016 ص ص 32-50).
- 2-قنوني حبيب، عامر عبد الرحمن (جوان 2018)، مساهمة النظام البنكي في تحقيق النمو الاقتصادي -دراسة قياسية (1962- 2016) ، مجلة المالية وحكومة الشركات-المجلد 2 العدد 1
- 3-معمرى ناريس،سمير أيت عكاشة (2020) ، الإصلاح المالي الجزائري وفق متطلبات اتفاقية بازل 3 وأثره على استقرار النظام المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد الجديد.
- 4-أديوب سارة (ديسمبر 2020) ، واقع تطبيق النظام البنكي الجزائري لمقررات بازل 3 في ظل مشكل السيولة-مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 02، جامعة حمة لخضر بالوادي. الجزائر.
- 5-الطاهر لطرش(2003)، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 6-تمجدين نور الدين، عرابة الحاج (بدون سنة). المؤتمر الدولي "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة "جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية عنوان المداخلة: تحديث القطاع المصرفي في الجزائر-الاستراتيجية والسياسة المصرفية .
- 7-بعزيز سعيد، مخلوفي طارق(2017)، متطلبات تفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-جامعة حمة لخضر الوادي.
- 8-جريدة الشرق الأوسط (14 أغسطس 2020)، الجزائر تكثف توجهها إلى الصيرفة الإسلامية الجمعة -رقم العدد. 15235
- 9-قانون النقد والقرض رقم 90-10 ممضي في 14 أبريل 1990وزارة المالية الجريدة، الرسمية عدد 16 مؤرخة في 18 أبريل 1990.

10-Ross، L. (1996) «Financial Development and Economic Growth: View and Agenda»، working paper n°1678، Banque Mondiale، Washington.

11-SATIM (31/12/2020)OCIÉTÉ D'AUTOMATISATION DES
TRANSACTIONS INTERBANCAIRES ET DE MONÉTIQUE
<https://www.satim.dz/>